

الضغوط تدفع عُمان إلى توسيع رقعة الديون

للسعر خلال العام الماضي وأيضاً أثناء الجائحة. ومنذ وصول السلطان هيثم بن طارق إلى الحكم في يناير 2020 تبنى الحكومة إجراءات قوية لتعزيز وضع المالية العامة بما في ذلك خفض الدعم وفرض ضريبة القيمة المضافة والاتجاه نحو فرض ضريبة على الدخل، والتي ستكون الأولى من نوعها في دول الخليج، كجزء من خطة متوسطة المدى للإصلاح الاقتصادي.

10.9

مليار دولار تريد مسقط جمعها هذا العام من الاقتراض والسحب من احتياطاتها والخصخصة

وأظهرت نشرة اكتتاب الصكوك أن عمان تتوقع عجزاً بـ 2.23 مليار ريال (5.79 مليار دولار) في 2021، أي 8.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ثم يتراجع إلى 4.3 مليار دولار في 2022 و1.56 مليار دولار في 2023 ونحو 428 مليون دولار في 2024، أي 5.9 في المئة والناتج المحلي الإجمالي في 0.5 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن تواصل احتياجاتها المالية الكبيرة بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط والتدابير المستمرة للجائحة، ونتيجة لهذه التوقعات ستبني السلطنة خطة تمويل متنوعة وشاملة.

وستتلقى عمان جزءاً من متطلبات التمويل عن طريق خصخصة وتسييل أصول حكومية واستغلال "محدود" لمصادر تمويل محلية مثل سندات التنمية الحكومية وإصدار صكوك محلية. وأشارت نشرة الاكتتاب إلى أن عيب الفائدة الذي تتحمله عمان من المرجح أن يزيد نتيجة توقعات بزيادة الاقتراض الخارجي.

مزادات للدولار لتخفيف انحدار الجنيه السوداني

وكان السعر قدر تراجع من 470 جنيهاً للدولار وقت المزاد الثاني في الأسبوع الماضي، بينما بلغ السعر الرسمي نحو 426 جنيهاً.

ويؤكد المتعاملون أن السوق السوداء شهدت هزة بسبب المزادين الثاني والثالث، وذلك بعد الشك في ما إذا كانت الحكومة ستكون قادرة على ضخ دولارات في السوق.

إلى أن الزيادة في أنواع السلع التي يغطيها المزاد قلصت أيضاً حجم الأفضلية التي تتمتع بها السوق السوداء.

وقال مسؤول كبير بوزارة المالية لرويترز، لم تكشف عن هويته، إنها "ليست سوقاً عميقة"، لكنه أوضح أنه "إذا كانت هناك معاملات بقيمة 30 أو 40 مليون دولار ليست على القائمة المعتمدة، وبالتالي يتم الاتجاه إلى السوق الموازية، فقد يساهم ذلك في حدوث فجوة".

ولفت إلى أن المزادات توفر أيضاً معلومات شفافة بشأن المعاملات في السوق، حيث غالباً ما تكون الشائعات مؤثرة في التعاملات.

وقال متعاملون إن قوات الأمن شنت حملة ضد المضاربين في السوق. وقد أوردت وكالة الأنباء السودانية الرسمية الخميس الماضي أنه جرى ضبط تسعة من "مخربي الاقتصاد الوطني".



محاولات لضبط سوق العملة

مسقط - اختارت سلطنة عمان بنوكاً استثمارية لإدارة ثاني طرح صكوك مقومة بالدولار خلال هذا العام، ضمن مساعي البلد الخليجي لسد عجز كبير في الموازنة العامة.

وتكرت وكالة رويترز أن وثيقة صادرة عن أحد البنوك الاثنتين اشارت إلى أن عمان عينت سيتي وبنك الخليج الدولي وبتش.أس.بي.سي وستاندرد تشارترد وبنك المؤسسة العربية المصرفية وبنك مسقط لترتيب الطرح. ومن المقرر أن يعقب ذلك إصدار صكوك اعتماداً على أوضاع السوق. وجمعت السلطنة، وهي البلد الوحيد في منطقة الخليج باستثناء البحرين المنسفة ديونها عالية المخاطر، بالفعل قرضاً بقيمة 2.2 مليار دولار إلى جانب 3.25 مليار دولار من خلال بيع سندات على ثلاث شرائح منذ بداية العام الحالي.

وتريد مسقط الاستفادة من طلب المستثمرين على السندات ذات العائد المرتفع والأقل تأثراً بتغيرات أسعار الفائدة الأميركية.

وبحسب مؤشر بلومبرغ باركليز للسندات فإن العائد على السندات العمانية خلال العام الحالي بلغ 4.4 في المئة، وهو ما يزيد على العائد على سندات دول الخليج الأخرى.

وكانت وزارة المالية قد ذكرت في نهاية مارس الماضي أنها قطعت نصف الطريق تقريباً لتوفير الاحتياجات التمويلية للعام الحالي بقيمة 10.9 مليار دولار عبر الاقتراض من أسواق المال والسحب من صندوق الثروة السيادي العماني.

وتعد عُمان من أضعف الدول تصنيفاً إثناناً في منطقة الخليج الغنية بالنفط والغاز، وهي منتج نفط صغير وأكثر عرضة للتأثر بتقلبات سعر الخام مقارنة بجاراتها، مما يعني أنها كانت أكثر تضرراً جراء الانهيار غير المسبوق

الخرطوم - أعلن البنك المركزي السوداني أنه سيواصل طرح مزادات للدولار كل أسبوع بهدف تخفيف الضغوط على سعر صرف العملة المحلية التي انحدرت إلى مستويات قياسية في الفترة الأخيرة.

وخصص المركزي الأحد الماضي كامل الخمسين مليون دولار التي طرحها في ثالث مزاداته للنقد الأجنبي، وقال متعاملون إن السياسة الجديدة تضيق على ما يبدو الفجوة بين الأسعار الرسمية وتلك المتداولة في السوق السوداء، والتي اتسعت بشكل كبير.

وخففت الخرطوم قيمة الجنيه بشكل حاد في فبراير الماضي، والهدف من المزادات هو تطبيق سياسة سعر الصرف المرن المدار من خلال تزويد المسدودين بالدولارات عن طريق البنوك التجارية التي ترهق موازنة الدولة، لكن من الواضح أنها غير كافية.

وتؤكد العديد من الدراسات أن العجز الغذائي في تونس مرشح للبقاء بسبب تراجع القدرات الإنتاجية بسبب شح المياه وتآكل الرقعة الزراعية وتعذر الإنتاج أحياناً في ظل حالة الجفاف.

استمرار انخفاض أرباح قطاع البنوك الخليجية خلال 2021، وقد يستمر الانخفاض في الأعوام التالية، بضغط أسعار الفائدة المنخفضة وتراجع النظرة المستقبلية المستقرة.

وقال خبراء الوكالة في التقرير "تعتقد أن الإجراءات التي طبقتها معظم البنوك المركزية في المنطقة داعمة للسيولة لكنها لا تلجم مخاطر الائتمان أو تقلصها في ميزانيات البنوك".

ويؤكد مصرفيون أن البنوك الخليجية، التي عززت احتياطاتها الرأسمالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2009، لم تعد تملك السيولة السابقة مع قيام الحكومات بسحب بعض ودائعها لسد عجز الميزانيات. ويكشف هذا المنحى عن عمق ترابط العلاقة بين الحكومات والبنوك عندما تتراجع أسواق السندات، وهو ما حصل خلال أزمات انهيار أسعار النفط وعند مواجهة الجائحة الصحية.

المشكلات اللوجستية وقلة المخازن تهددان محصول الحبوب في تونس

تصاعد الدعوات لوضع خطة تكبح التوريد وتمنع إهدار الإنتاج



طرق بدائية تلتهم قوت التونسيين

وتمارس أوساط القطاع وبرلمانيون ضغوطاً على الحكومة منذ أشهر من أجل نقادي المشكلات في عمليات الجمع والتخزين قدر المستطاع، مع التحكم أكثر في عمليات التوريد وملاحقة لوبيات الفساد، التي تحاول استغلال الفوضى لتحقيق عوائد أكبر على حساب الفقراء. وأكد بدر الدين القمودي رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام في البرلمان على ضرورة حماية المحاصيل من كل محاولات الحرق والإحراق، والتحكم في توريد القمح ودون السقوط في صفقات التوريد التي تكلف ملايين الدولارات.

وقال إن "قضية القمح الفاسد الوارد على ميناء سوسة في 2019 وكميات القمح التي تم إهدارها في باجة، فضلاً عن حرق المحاصيل الزراعية لفائدة لوبيات تتمتع من استيراد القمح بيد القضاء".

وتشير البيانات الرسمية إلى اتساع الهوة الكبيرة في الأمن الغذائي في تونس بسبب غياب رؤية حكومية واضحة لمعالجة التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، والتي تفاقم بشكل كبير منذ عام 2011.

ورغم محاولات الحكومة السابقة اعتماد إجراءات لتعزيز دور القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمارات الزراعية للحد من الواردات الغذائية التي ترهق موازنة الدولة، لكن من الواضح أنها غير كافية.

وتؤكد العديد من الدراسات أن العجز الغذائي في تونس مرشح للبقاء بسبب تراجع القدرات الإنتاجية بسبب شح المياه وتآكل الرقعة الزراعية وتعذر الإنتاج أحياناً في ظل حالة الجفاف.

من الحبوب، والذي يبلغ نحو 3 ملايين طن. ويعيب الغزواني على السلطات عدم الاهتمام ببناء صوامع تخزين جديدة في مناطق الإنتاج، والإكتفاء بالأساليب القديمة المتمثلة في نقل المحصول إلى مناطق أخرى تضم مخازن جميع، مما يؤدي إلى توافر الإهدار وزيادة التكاليف في ظل الظروف المالية الصعبة التي تعاني منها تونس.

وبسبب عوامل متداخلة تتقدمها سوء إدارة القطاع وموجة الجفاف والحرائق، تلجا تونس إلى التوريد من السوق العالمية لتغطية الطلب المحلي من الحبوب، وخاصة القمح اللين، مما يضغط على الميزانية السنوية الضعيفة للدولة. ولكن هذه المشاكل تلتقي مع مشاكل أخرى تتلخص في الخدمات اللوجستية.

وقال منير العبيدي رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة بولاية الكاف لـ "العرب" إنه "تم التركيز على القطاع اللوجستي من بيننا أن يكون لسلك المجمعين مراكز تمثيلية في كل منطقة".

وأضاف "هناك مشكلة تتكرر كل موسم تتمثل في قطع الغيار التي ترتفع أسعارها، وطالبت وزارة التجارة بمراقبتها، فضلاً عن عمليات النقل التي يجب أن تكون منذ اليوم الأول من جمع المحصول بالاتفاق مع ديوان الحبوب، بالإضافة إلى تفعيل شبكة السكك الحديدية لنقل الحبوب من المراكز".

ولفت العبيدي إلى غياب الإرادة السياسية لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب، ورأى أنه لا مفر للسلطات من دعم القطاع حتى تستعيد الخزينة العامة من إيرادات إضافية، خاصة مع توفر الإمكانيات للإنتاج.

"الموسم الحالي من أصعب المواسم التي مرت بها الزراعة، نظراً لفقدان الأسمدة الكيميائية والنقص الفادح في مادة الأسمدة، وهو ما كبد المزارعين خسائر". ويتخوف الغزواني من تكرار مشاكل النقل والتخزين في السنوات الأخيرة، فضلاً عن وجود شبهات فساد تتعلق بالحبوب. وقال "الأسف ما دام الخطئ لم يحاسب، فالأخطاء ستكرر".



وأشار إلى أنه في موسم 2019 تم إهدار كميات كبيرة من الحبوب نتيجة ضعف طاقة التخزين "ولم نسجم بحساسية مسؤول واحد، كما لم نقدر على الحفاظ على تلك الكميات".

وتظهر أرقام وزارة الفلاحة أن مجموع الأراضي القابلة للزراعة في البلاد يبلغ نحو خمسة ملايين هكتار، لكن المستغل منها لا يتجاوز نسبة 24 في المئة، الأمر الذي لا يمكن أن يحقق الإكتفاء الذاتي من الاستهلاك السنوي

تتفاقم هواجس الخبراء من تكرار الحكومة التونسية لأخطاء سابقة فيما يتعلق بجمع محصول الحبوب للموسم الحالي وتخزينه، والذي يُتوقع أن يكون استثنائياً رغم موجة الجفاف المستمرة منذ سنوات، خاصة وأن البلد في أمس الحاجة إلى تعزيز كفاءة سلسلة الإنتاج في ظل تفاقم القلق من عدم جدوى الخطط الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.



خالد هودي صحافي تونسي

تونس - تطرح المشكلات اللوجستية وقلة صوامع تخزين الحبوب جدلاً واسعاً داخل الأوساط الاقتصادية التونسية فيما يتعلق بجمع محصول الحبوب للموسم التونسي في كل مرة ينطلق فيها موسم الحصاد، وذلك بالنظر إلى عجز الدولة عن تحديث طرق معالجة سلاسل الإنتاج وتقليص كميات إهدار المحصول.

ورأى مختصون في القطاع في تصريحات لـ "العرب" أن الجهات المعنية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتفادي المشاكل المتعلقة بالطرق البدائية في عمليات الجمع والتخزين في ظل تعدد المخاطر الزراعية المتعلقة بالجفاف وسوء التصرف الذي أدى إلى تضرر المحصول من الحرائق والإتلاف.

وكانت الحكومة قد أكدت السبب الماضي بعد أيام من انطلاق الحصاد في العديد من المناطق الزراعية أنها تتوقع زيادة في كميات محصول الحبوب لهذا الموسم بنسبة 7 في المئة قياساً بالموسم الماضي لبلغ نحو 1.65 مليون طن، وهي أقل من تقديرات سابقة كانت قد أعلنت عنها وزارة الفلاحة عند نحو 1.9 مليون طن.

وهذه الكمية أقل من مستوى موسم 2018 - 2019 حينما تجاوز محصول الحبوب نحو 2.1 مليون طن، ارتفاعاً من حوالي 1.4 مليون طن في الموسم الذي سبقه، في بلد تساهم فيه الزراعة بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن شأن هذه التقديرات أن تضاعف حاجة البلاد إلى استيراد المزيد من مادة القمح اللين لسد الحاجيات الغذائية من الخبز تحديداً. حيث تخصص تونس معظم أراضيها الزراعية الخصبة للقمح الصلب، وتستورد بشكل أساسي القمح اللين والشعير.

ويواجه المشرفون على القطاع وخاصة ديوان الحبوب التابع لوزارة الفلاحة مشكلات على مستوى تأهيل هذا المجال بما فيها الاستفادة من المحاصيل بهدف تقليص عمليات التوريد التي تلتهم جزءاً من ميزانية الدولة كل عام. وأكد عمر الغزواني رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة بولاية جنوبية التي تعد من أهم مناطق إنتاج الحبوب إلى جانب باجة وبنزرت، لـ "العرب" أن

بنوك الخليج تجني أرباحاً رغم الأزمة الاقتصادية

وتستحوذ الإمارات على أكبر عدد من البنوك بواقع 48 بنكا، ثم السعودية والبحرين 31 بنكا لكل منهما، ثم الكويت 22، وقطر وعمان 18 بنكا لكل منهما.

وقال خبراء الوكالة في التقرير "تعتقد أن الإجراءات التي طبقتها معظم البنوك المركزية في المنطقة داعمة للسيولة لكنها لا تلجم مخاطر الائتمان أو تقلصها في ميزانيات البنوك".

ويؤكد مصرفيون أن البنوك الخليجية، التي عززت احتياطاتها الرأسمالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2009، لم تعد تملك السيولة السابقة مع قيام الحكومات بسحب بعض ودائعها لسد عجز الميزانيات. ويكشف هذا المنحى عن عمق ترابط العلاقة بين الحكومات والبنوك عندما تتراجع أسواق السندات، وهو ما حصل خلال أزمات انهيار أسعار النفط وعند مواجهة الجائحة الصحية.

الرابع على التوالي ليصل إلى مستوى قياسي جديد، بلغ 2.51 تريليون دولار. وكانت أرباح البنوك الخليجية المدرجة بالبورصة قد سجلت انخفاضا بنسبة 32.2 في المئة بنهاية العام الماضي لتصل إلى 25 مليار دولار، من نحو 36.9 مليار دولار بالعام السابق.

وتلقى مساهمو البنوك الخليجية توزيعات نقدية عن أرباح العام الماضي بقيمة 6.6 مليار دولار، بسبب التسهيلات التي أقرتها الجهات التنظيمية. وسعت الحكومات الخليجية إلى مواجهة ضغوط دعم القطاع المصرفي بإدماج عدد منها في خطوة لتوحيد الموارد وتحسين الكفاءة.

واتخذت بنوك المنطقة والبالغ عددها 168 بنكا تخدم نحو 58 مليون نسمة، موقفاً استباقياً خلال العام الماضي، في الاعتراف بالفروض المتعثرة، في إطار بعض المبادرات التي تم طرحها مثل برنامج الدعم والمواجهة الاقتصادي.

وأرجع معدو التقرير تحسن الأرباح بصفة رئيسية إلى انخفاض مخصصات خسائر الفروض بنسبة 41 في المئة أو ما يعادل حوالي 2.5 مليار دولار على أساس ربع سنوي.

وفي ضوء ذلك، ارتفع إجمالي الأصول لدى البنوك الخليجية للربع

الذي يغطي الربع الثاني من 2021 مقارنة مع نحو 5.2 مليار دولار قبل عام.